لقلة الخدمات الصحية وزحام المستشفيات

مرضى عراقيون يسافرون إلى الخارج للحصول على علاجات متطورة

نقص في المعدات

رداءة الخدمات

شحة في الأدوية

رغم أن نفوس العراق تزيد على الثلاثين مليون نسمة، وأن نسبة النساء في المجتمع تشكل ٦٠%، ونسبة الشباب في هذه الملايين هي ٦٥%، وعدد نفوس مدينة بغداد يزيد على ٧ ملايين نسمة، فإنه لا نجد عددا كافيا من المستشفيات المتخصصة بالولادة سوى مستشفى العلوية ،ومستشفيات أخرى أهلية ، ورغم المحن والحروب والاحتقان الطائفي الكبير الذي ضرب العراق، وخلف وراءه عددا هائلا من المرضى النفسانيين لا نجد في بغداد سوى مستشفى واحد متخصص بالحالات النفسية التي تتركز في الإدمان بكل أشكاله هو مستشفى ابن رشد ، ورغم التفجيرات التي ما زالت تمارس وعمليات الإرهاب التي لم تنقطع وما خلفته طيلة سنوات من ضحايا التفجيرات وكسور العظام لا يمكن تحديدها بعد سنوات الاحتلال فهي موجودة أيضا في السابق لكنها زادت بعد أحداث عام ٢٠٠٣ مع كل ذلك لا نجد غير مستشفى واحد للكسور هو مستشفى الواسطي فقط، وهو بالتأكيد لا يكفي كل (المكاسير)، وخلاصة القول أن عدد المستشفيات لا تتناسب بالمرة وعدد السكان ، فهل لهذا دخل في تدني نسبة الحاصلين على الخدمات الصحية في العراق ، كما أن قلة المستشفيات لا يتناسب وقلة الوعي لدى المواطن الذي يعيش في بيئة متدنية وملوثة بالإشعاع، وما تفرزه أكوام المزابل من غازات سامة وعوادم سيارات إضافة إلى الأجواء المغبرة وعدم وجود الحزام الأخضر وتردي الخدمات البلدية التي تساهم هي الأخرى في زيادة عدد المرضى مع قلة عدد المستشفيات.

□ بغداد / سها الشيخلي.. عدسة / محمود رؤوف

شكوى المواطنين

في احد المستشفيات الحكومية كانت لنا هذه الوقفة مع مرضى يفكرون بالسفر إلى خارج العراق من اجل العلاج نتيجة الزخم الحاصل في مستشفى واحد للأورام السرطانية هو مستشفى الطب النووي الكائن قرب ساحة الأندلس، والذي يشكل العلاج فيه الانتظار لمدة قد تطول إلى أشهر مع العلم أن تفشي المرض وسرعة انتشاره في جسد المريض لا ينتظر عدة أشهر للعلاج فهاهي أم شهد التي تعاني ورماً في الثدي وقد راجعت مستشفى الطب النووي إلا أنهم اخبروها بأن دورها سيكون بعد ثلاثة أشهر، تقول أم شهد :

– سوف اذهب إلى الأردن من اجل العلاج لوفرة المستشفيات التخصصية هناك، وان الانتظار سيجعل الورم يسري وينتشر في مناطق أخرى منها تحت الإبط ، في حين قال زوجها إن بغداد كانت قبل سنوات تستقبل مرضى الدول المجاورة ومنها الأردن بالذات لتوفر العلاج ولخبرة الأطباء الذين غادروا بلدهم للعمل إما في دول الجوار أو الدول الأبعد، فما الذي حدث لنا لكي نلجأ نحن أصحاب الخبرة والدراية الطبية الممتازة إلى الدول المجاورة، سيدة أخرى في المستشفى نفسه أكدت أنها سوف تذهب إلى تركيا لعلاج عينها بواسطة الليزر، كونها تشكو آلاماً في البصر، وان الزخم الحاصل في مستشفى ابن الهيثم وارتفاع أجور المستشفيات الأهلية دفعاها إلى اللجوء للعلاج في تركيا.

ورغم قناعة بعض المرضى بأن المستشفيات الأهلية تقدم خدمات علاجية جيدة وان المريض يعالج (بفلوسه) إلا أن اغلب المستشفيات الأهلية باتت تزاحم المستشفيات الحكومية في رداءة الخدمة المقدمة للمريض، وأن الطبيب المعالج يستغل المريض بطلب شراء الأدوية من خارج المستشفى ويصل الأمر حد شراء المريض لقناني (الدم والمغذي)، إضافة الى طلب (الإكرامية) من قبل الكوادر الوسطية في المستشفى، وان اغلب المستشفيات الأهلية بعيدة عن رقابة الوزارة وتخضع الرقابة إن وجدت إلى المحسوبية والكتلوية والحزبية.

ويشهد القطاع الصحي العراقي منذ سنوات ترديا ملحوظاً في أغلبية المستشفيات الحكومية، والأهلية ، الأمر الذي دفع بعضو لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب حمزة الكرطاني إلى التشكيك في إمكانية تنفيذ برنامج وزارة الصحة المتمثل بتقييم الأداء ورصد المخالفات، في المستشفيات كافة، مبيناً في حديث لإحدى وسائل الإعلام أن الوزارة ليست جادة بتنفيذ هذه التجربة، كونها لا تمتلك إمكانية إقالة المدراء العامين، لان نظام العراق هو نظام محاصصة وهو أمر يؤثر على الأداء العام.

وأشار الكرطاني إلى أن عمليات الفساد المالي والإداري تعد من ابرز أسباب الإخفاقات في عمل وزارة الصحة.

بين الطبيب والمريض

ومع تدني الواقع الصحي يشكو اغلب المرضى ممارسات بعيدة عن الروح الإنسانية التي يجب أن يتحلى بها الطبيب بصورة عامة، فهل طرأ تغيير على الأطباء في هذا الزمان ولماذا يتعالى الطبيب على مريضه ويبتزه أحيانا كما يفعل مساعده الممرض، وهل هناك قلة في عدد الأطباء الاختصاص بعد هجرة الأطباء الاختصاص إثر تعرضهم إلى الاغتيالات والمطاردة في زمن الاحتقان الطائفي وقلة المستشفيات، ما جعل المرضى يلجأون إلى دول أخرى مثل الهند ، وما يجعل نسبة غير المخدومين بالنظام الصحي يتدنى ليصل إلى ٢٠٪، عن ذلك أشار الدكتور محمود عبد الباقي اختصاص الأمراض الباطنية إلى أن تخصيصات وزارة الصحة تقف وراء تدني الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، فالموازنة العامة كما يعلم الجميع رغم زيادتها عن العام الماضي تذهب ٨٠٪ منها إلى المرتبات والأجور، ولم يبق سوى ٢٠٪ تستنزف كل من وزارتي الدفاع والداخلية ثلث هذه النسبة وما تبقى يتوزع بين الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات البلدية ، لذلك نجد التدني والقصور في كل هذه الخدمات، أما القول أن الطبيب يبتز مريضه فأنا لا أوافقك على ذلك فالطبيب في كل الظروف والأحوال هو رسول الإنسانية، وكل همه شفاء مريضه بعيدا عن أي غرض آخر ، ويرى الدكتور عبد الباقي أن المستوى الطبي يمكن قياسه بمعادلة تجمع كل من الطبيب، الممرض، الصيدلي، المريض، وهذا المربع لا يكفي وحده، إذا يجب أن تتحمل الإدارة العبء الأكبر في توفير المستلزمات الطبية التي تقدمت في عصرنا هذا بشكل كبير، ومنها أجهزة (الأشعة، الرنين، الايكو، السونار وميموكراف) ، ويؤكد الدكتور عبد الباقي أن الطبيب هو جزء من هذه المعادلة لكنه ليس كل المعادلة فلو اختلت كفاءة أي عنصر من عناصر المعادلة المذكورة اختل النظام الصحي ، ويختتم الدكتور عبد الباقي حديثه في أن الطبيب مهما كانت ظروفه فهو يعمل على تقديم أفضل الخدمات لمريضه ومن دون شك قد اقسم على احترام مهنته وعدم الإخلال بها ، وقبل القسم فالموضوع لا يمكن وصفه إلا كونه أنسانيا بالدرجة الأولى .

ندرة في الأجهزة الطبية

مرضى ينتظرون أشهراً للحصول على العلاج في المشافي الحكومية

المستشفيات تتدهور بسبب هجرة الخبرات والفساد الإداري والمالي

مستشفيات الاختصاص في البلاد لا تتناسب وحجم المرضى

دور الممرض

ويجد رئيس الممرضين سجاد كاظم أن عدد الممرضين في المستشفيات قليل جدا مع العلم انه يقدم خدمات مهمة للمريض، فهو يرافقه حال دخوله إلى المستشفى وحتى بعد مغادرته لها، إلا انه في الغالب لا يلاقي رضا من قبل المريض مع العلم أن الطبيب لا يمكن أن يقوم بأية عملية مهما كانت درجتها سواء كانت صغرى أم متوسطة أم كبرى من دون خدمات المضمد ، فهو الحلقة الموصلة بين الطبيب والمريض ، ولا ينفي الممرض كاظم وجود ممرض يبتز المريض وهذا نابع من شعوره غير الإنساني، وان كل مهنة مهما كانت نبيلة وإنسانية تضم بين جوانبها مختلف النفسيات والمشاعر التي تجعل من هذه المهنة محط شكوك لدى المريض ، ويرى كاظم أن الأدوية التي يصفها الطبيب لا يمكن في بعض جوانبها أن تؤدي الغرض إلا بجهود الممرض ومنها على سبيل المثال (زرق الحقن ، التداوي الدوري)، بعد إجراء العمليات وخاصة الكبرى منها. وإن توفر الأدوية ومنها الحقن تسهل عمل الممرض ، أما الصيدلي علي المهنا فيجد أن قلة المستشفيات في العراق مع قلة مماثلة بالنسبة للأدوية هي السبب في تدني مستوى الخدمات الصحية، ويرى أن اغلب المستشفيات تعاني النقص الحاد في الأدوية، وأن أكثر المستشفيات لا تمتلك حتى الأدوية المسكنة البسيطة مثل (البرسيتمول ، البونستان ، البندول) إلى جانب اغلب أدوية الأمراض المزمنة، وان تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دينار لكل مستشفى بشراء الأدوية من السوق المحلية لا يكفي، فأغلب الأدوية قد ازداد سعرها عالميا ، وان البدائل إن وجدت فهي إما على الحافة في الصلاحية ، أو غير متوفرة ، كما يجب أن نذكر أن اغلب الشركات التي تتعامل معها وزارة الصحة في شراء الأدوية منها هي شركات غير رصينة وغير معروفة عالميا ، ما يجعل السوق الدوائية بعيدة عن ثقة كل من الصيدلي والممرض إلى جانب المريض ، كما يحمل المهنا إدارات المستشفيات مسؤولية تسرب بعض الأدوية لتباع بالخفية إلى الصيدليات الأهلية مما يزيد من أعباء المريض خاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود والذين يعانون الأمراض المزمنة ممن يحتاجون الى العلاج المستمر ومنهم مثلاً مرضى السكري والضغط . ويؤكد المهنا أن الواقع الصحي متدنٍ كثيرا عما كان في السابق لغياب الرقابة.

رداءة المستلزمات

نسمع عن شكاوى المواطنين من قلة ورداءة الأجهزة والمستلزمات الطبية وهناك طوابير تقف بانتظار دورها للتصوير في أجهزة الرنين والايكو والسونار في المستشفيات الحكومية لقلتها ، كما يؤكد بعض المرضى أن اغلب الأطباء الخارجيين (في العيادات) لا يثق في تلك الأجهزة المذكورة ويطالب المريض بإجراء مثل تلك الفحوصات في مختبرات أهلية ، وهو شكل من أشكال ابتزاز المريض كما أن خيوط العملية هي احد المستلزمات الواجب توفر الجيد منها في المستشفيات الحكومية ، فقد حدثتنا إحدى المريضات التي تم إجراء عملية ولادة قيصرية لها في مستشفى حكومية قائلة: إن خيوط العملية كانت من النوع الرديء الذي جعل الجرح الذي تمت خياطته يلتهب ويسبب لها معاناة كبيرة، وتخلص المريضة الى القول أنها كانت تتمنى أن تكون ولادتها في مستشفى أهلي لكنها لا تقوى على دفع أجور المستشفى الأهلي، وهذا ما يجعل نسبة غير المخدومين بالنظام الصحي ربما تكون أكثر من النسبة التي ذكرتها وزارة الصحة وهي ٢٠٪، ما يجعل المريض يسافر للعلاج في دول الجوار، وعند عودته يقارن بين الخدمات الصحية التي شهدها وبين ما متوفر في البلد.

أسباب تدهور الواقع الصحي

وبيّن احد المسؤولين في وزارة الصحة (رفض ذكر اسمه) أن أسباب تردي الخدمات الصحية تقف وراءها عدة أسباب يمكن تلخيصها كما يأتي:

× هجرة الكوادر الصحية ، وهجرة الكوادر الوسطية.

× النقص الحاد في المستشفيات والمستوصفات.

× انتشار الكثير من الأمراض الخطيرة ومنها الأمراض السرطانية.

× استيراد أدوية فاسدة من دول الجوار دون خضوعها إلى الفحص المركزي.

× الفساد المالي والإداري والسياسي.

× قلة التخصيصات المالية.

× نقص الوعي الصحي لدى المجتمع.

اعتراف ضمني

وقال احد المسؤولين في وزارة الصحة: نحن نعترف بأن نسبة كبيرة من المواطنين غير مخدومين بالنظام الصحي، وتعمل الوزارة على إنشاء مراكز صحية خافرة لمدة ٢٤ ساعة في المناطق التي لم تتوفر فيها مستشفيات، والمناطق النائية، وأفاد بأن لدينا ٢٢٠ مستشفى في عموم العراق، وهي بالتأكيد غير كافية، وان آخر مستشفى تم بناؤه كان في عام ١٩٨٦ ومع ذلك فقد استطاعت هذه المستشفيات أن تقدم الخدمات الصحية المطلوبة .

رغم أن دراسة الطب في العراق تعتبر إلى وقت قريب من أكفأ وأحسن الدراسات المماثلة في المنطقة ، ومشهود لها بالخبرة العالية إلى جانب الحس الإنساني الكبير، فقد نراها اليوم قد تراجعت بشكل ملحوظ ، حالها حال تراجع اغلب المهن التي تتسم بالقدرة والكفاءة العالية ، وقد يكون السبب انشغال الحكومات المتعاقبة بأمور أهم من الصحة العامة ، أو أنها (الحكومات) لا ترى ضرورة في متابعة الدوائر الصحية والمستشفيات وإهمالها لتوفير الأدوية اللازمة، بل حتى عند توفرها تذهب إلى غير المرضى ويتم المتاجرة بها على حساب صحة المواطن.

ازدحام المرضى في قاعات الانتظار